القائم مترئسا جانبا من جلسة مجلس الأمة أمس

جانب من الحضور الحكومي

النواب طالبوا الحكومة بمعالجة التجاوزات في هذا الملف ومنح شرف الانتماء وفقاً للاستحقاق وليس من من باب الترضيات

مجلس الأمة وافق بالمداولتين الأولى والثانية على تجنيس

■ أتوجه إلى جنيف مع أعضاء وفد الشعبة البرلمانية للرد على ثلاث شكاوى موجهة إلى الكويت

كتب عمر الرشيدي

■ كافة الردود على الاتهامات موجودة وسنقدم عرضا للاتحاد البرلماني الدولي بهذا الشأن

■ فخورون بالسمعة الطيبة التي يتمتع بها البرلمان الكويتي بالخارج وحرية الرأي الموجودة في البلاد

■ عسكر العنزي: وزير الداخلية تعهد بتجنيس حملة إحصاء 1965 وأصحاب الخدمات الجليلة

عبدالكريم الكندري يدلي بدلوه

■ العدساني: على الحكومة تجنيس من يستحق من دون قانون أو تحديد العدد.. ونرفض الترضيات

■ الهاشم: من يملك إحصاء 65 ليتم تجنيسه .. وغير ذلك نرفض الأمر ولا نريد مزورين جدد

■ حماد: هناك من البدون تم إجبارهم على تعديل وضعهم عن طريق جنسيات أخرى لا ينتمون اليها

اقر مجلس الأمة خلال جلسته التكميلية امس قانونا بشان تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية خلال عام ٢٠١٨ بما لا يزيد على ٤ آلاف شخص في مداولتيه بأغلبية الأعضاء.

ووافق على المداولة الأولى 38 عضوا وعدم موافقة 5، فيما وافق على المداولة الثانية 39 عضوا وعدم موافقة 5 أعضاء.

وينص القانون على التالي «يحدد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة 2018 وفقا لحكم البند «ثالثا» من المادة الخامسة من المرسوم الأميري رقم «15» لسنة 1959 المشار إليه بما لا يزيد على أربعة آلاف شخص».

وخلال المناقشات طالب نواب بمعالجة التجاوزات في هذا الملف، وتجنيس المستحقين من حملة إحصاء 1965.

كما طالب نواب الحكومة بحصر المستحقين وتجنيسهم طبقا لقانون الجنسية وليس من باب الترضيات.

وأقر المجلس في المداولة الأولى تعديل المادة (4) من القانون رقم (67) لسنة 2015 في شان الديوان الوطني لحقوق الإنسان بموافقة 30 عضوا ورفض 16 عضوا.

وينص التعديل على أن يتم تعيين أعضاء الديوان بمرسوم أميري بناء على ترشيح مجلس الوزراء وإلغاء شرط موافقة مجلس الأمة على تسمية رئيس الديوان ونائبه.

ورفض المجلس طلب اللجنة التشريعية سحب تقريرها عن القانون لإضافة تعديلات أخرى لم يتضمنها التقرير.

وأكد نواب في مداخلاتهم خلال مناقشة التعديل أهمية تمتع الديوان باستقلالية تمكنه من تأدية عمله بشفافية، مطالبين بمساواة الديوان بما تتمتع به الجهات الرقابية من استقلالية.

واعتبر النواب أن مجال حقوق الإنسان هو درة تاج الأوطان ومطلب أممي ودولي، مطالبين باهمية أن تعمل جميع الجهات على تعزيز مكانة الكويت كوجهة عالمية للعمل الإنساني.

وبعد خلاف بين عدد من النواب وشد وجذب حول التصويت تم تاجيله على المداولة الثانية لإلى الجلسة المقبلة.

وفي شان آخر أعلن رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم انه سيتوجه مع أعضاء وفد الشعبة البرلمانية إلى جنيف لحضور الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي وللرد على ثلاث شكاوى موجهة إلى الكويت معربا عن ثقته في القدرة على الرد على تلك الشكاوى.

وأضاف «لدي الثقة الكاملة بأعضاء الشعبة البرلمانية والأمانة العامة بمجلس الأمة الكويتي» مبينا أن كافة الردود على الاتهامات التي وردت بالشكاوى موجودة وسنقدم عرضا للاتحاد البرلماني الدولي ولجان حقوق الإنسان هناك بهذا الشان.

وأعرب عن فخره واعتزازه بالسمعة الطيبة التي يتمتع البرلمان الكويتي بالخارج وحرية الرأي الموجودة في البلاد.

على صعيد منفصل أكد الغانم أهمية العمل الحثيث حكوميا وبرلمانيا ومجتمعيا من أجل خلق ثقافة التعامل الواعي والصحيح مع فئة ذوي متلازمة الداون، والهادف إلى دمج تلك الفئة المهمة مع باقي فئات المجتمع واعتبارهم جزءا أصيلا وطبيعيا من المكون البشري الاجتماعي.

وقال الغانم في تصريح صحافي أمس، بمناسبة اليوم العالمي لذوي متلازمة الداون «هؤلاء أبناؤنا الأسوياء وجدانيا وعاطفيا العاديون تطلعا وطموحا وعلينا جميعا واجب واستحقاق دمجهم أسريا واجتماعيا ودراسيا ووظيفيا وقانونيا».

وأضاف «لسنا نبالغ إذا قلنا إن طريقة ومنهج التعامل مع تلك الفئة هو مقياس ومعيار مهم لقياس حجم تحضرنا وتمدننا وآنسنتنا، فهؤلاء ليسوا خطأ بيولوجيا بقدر ما هم شكل من أشكال تنوعنا وتلوننا البشري الذي نحتفي به ونرعاه ونحتضنه».

وتابع «إذا كانت هناك من كلمة فهي لأسر تلك الفئة العزيزة على قلوبنا وهي كلمة إكبار وإجلال وتحية لكل الذين يحتضنون أبناءهم من ذوي متلازمة الداون بملأهم الفخر والاعتزاز والإصرار على تنشئتهم كعضو حيوي ومهم في المجتمع، برغم كل الآراء المسبقة والأحكام الاجتماعية المغلوطة والمفاهيم الثقافية المشوهة إزاءهم».

ورفع الغانم الجلسة نهائيا لعدم اكتمال النصاب اللازم لاستكمال الوقت المتبقي من الجلسة.

وفيما يلي تفاصيل الجلسة:

رفع النائب محمد الدلال جلسة مجلس الامة «بصفته رئيس الجلسة» ،لمدة نصف ساعة لعدم توافر النصاب.

الرئيس مرزوق الغانم يفتتح الجلسة بعد اكتمال النصاب والامين العام يتلوا اسماء الحضور من النواب والوزراء.

المعتذرون عن حضور عدم الحضور إلى جلسة الأمس :رئيس الوزراء ،وزير الدفاع ،ثامر السويط ،خليل ابل ،طلال الجلال،عيسى الكندري ،وليد الطبطبائي.

المجلس يستكمل مناقشة التقرير الخاص بقانون انشاء الديوان الوطني لحقوق الانسان.

حمدان العازمي :ليش الحكومة تراجعت عن موقفها وتصر ان يكون تعيين رئيس الديوان الوطني لحقوق الانسان ونائبه يتم من خلالها..للاسف جميع فتاوي ادارة الفتوي والتشريع تاتي مفصلة علي مقاس الحكومة تماما فهم موظفين لدي الحكومة كيف يخالفوتها بالراي.

صالح عاشور :اي حقوق انسان نتحدث عنها ونحن في المنطقة العربية ابعد ما نكون عن احترام هذه الحقوق ..قضايا حقوق الانسان مفهوم فرض علي المنطقة ودول الخليج وذلك من مؤتمر جنيف لكن للاسف القوانين لدينا عن حقوق الانسان مجرد ديكور.

..يجب ان يسحب التقرير الخاص بقانون انشاء الديوان الوطني لحقوق الانسان واعادته للجنة المختصة لدعوة جميع المعنيين واعداد تقرير جديد يتضمن كل الاراء وبما فيها راي الحكومة.

..قانون ديوان حقوق الانسان اصدر منذ ٢٠١٥ وحتي اليوم هو مجرد حبر علي ورق.

جمعان الحربش :هناك انتهاكات صارخة لحقوق الانسان في البلاد لذلك فان وجود الديوان الوطني لحقوق الانسان له اهمية كبيرة في مراقبة هذه الانتهاكات والحد منها.

الكويت بامس الاحتياج الي انشاء مثل هذا الديوان ونستغرب ان تاتي الحكومة اليوم وتقول ان لديها تعديلات ، و نقول للحكومة الامم القوية هي من تحافظ علي حقوق الانسان بينما الامم الضعيفة هي من تنتهك تلك الحقوق.

جمعان الحربش يعرض

فرحة عسكر والثرداس بإقرار قانون التجنيس

صفاء الهاشم تفكر

حديث حكومي - حكومي